جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة .

إعداد الطالبين :
فوده سيف الإسلام
مراد لحسن

إشراف:
فرج عبد الحميد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.شكيمة ياسين	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
د.فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ.لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

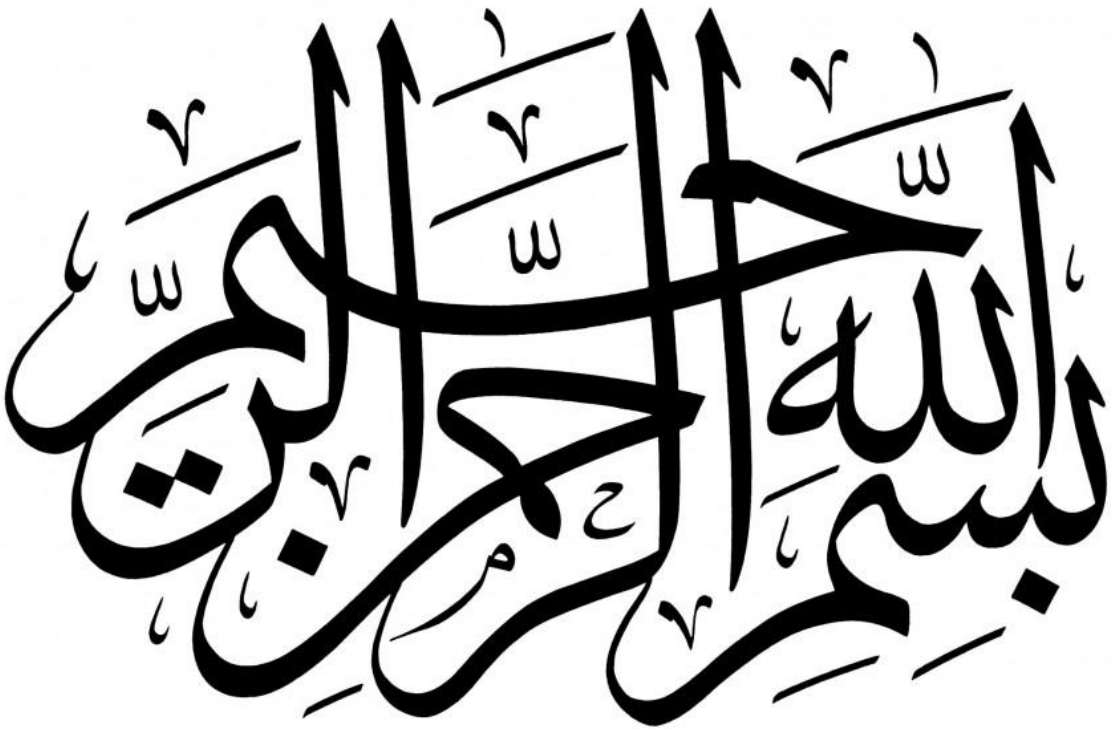
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

يوسف/الآية 76

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين وألف صلاة وسلام على رسوله الكريم قال تعالى في كتابه الجليل:

" **وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا** "

إلى رمز المحبة والحنان إلى من سهرت على تربيتي إلى من منحتني القوة والحياة اليكي أمي العزيزة حفظك الله وأطال عمرك

إلى الذي رسم لي طريق العلم بحبه وعلمني معنى الحياة بكده وجهده أبي

إلى من تربيت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

إلى كل الأصدقاء والى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

شكروتقديــر

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نسجد لله عز وجل، شاكرين أن وهبنا القوة والمقدرة والبحث ويسر لنا طريق النجاح.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان والامتنان

إلى المشرف الأستاذ **الدكتور** " **فرج عبد الحميد** " الذي تابع عملنا هذا ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

مقدمـــة

مقدمة

لقد كانت الثورات دائما محفزا للشعوب المكلومة لتنتفض على غاصبيها، وكانت الثورة الجزائري أحد هذه الثورات التي اتخذها من يطوق إلى الحرية نبراسا يقتدى به، وعلى غرار كل الثورات في العالم فإن أصحابها يحاولون تصديرها، وبالنسبة للشعب الفلسطيني فقد ظلت فكرة التعويل على الدول العربية في تحرير أرضه قائمة على أشدها قبل قيام الثورة الجزائرية، ولاعتقاد الفلسطينيين أنهم لا قبل لهم بإسرائيل وعتادها اتجهوا نحو توكيل العرب في نيل استقلالهم، ولذلك برز على السطح شعار "الوحدة طريق التحرير" ووصلت مشكلة فلسطين إلى ما أطلق عليه أو ما يبدو أنه (المشكلة المستعصية الح)، وأصبح الأمل هو أن تحرر الأمة العربية وتندمج وتقوى يوما ما على تحرير فلسطين، ولكن مشكلة فلسطين بذاتها أصبح يحوطها الغموض ويحوطها اليأس و أحيانا فترات من الأمل وأصبح يرتكن الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية المتحررة لكي تقوم بواجبها ... وأحيانا يخامر شعب فلسطين نوع من الاتكال بأن دعنا نأكل لقمة العيش ، ويوما ما عندما يتحرر العرب فقد يتمكنون من محاربة الصليبية الصهيونية ... إلى قيام الثورة الجزائرية التي قلبت الموازين وغيرت المفاهيم، وأعادت إلى الشعب الفلسطيني الأمل في إمكانية التعويل على نفسه في تحرير أرضه، وما عليه إلا أن يتسلح بالإرادة والعزيمة، وأن يستعين بالمستطاع والمتاح بين يديه ـ كما فعل الشعب الجزائري ـ لينال استقلاله.

وتعتبر القضية الفلسطينية من القضايا العربية الأكثر تعقيدا وغموضا، فهي قضية تحرر شامل من الصهيونية والإمبريالية العالمية، وليس مجرد قضية عرقية ضد اليهود وإسرائيل التي سعت بدورها توسيع حدود وجودها من خلال صراعها مع العرب الذي كان من أكثر الصراعات حدة وتشابكا في الساحة الدولية، و موضوع الدراسة الجزائر والقضية الفلسطينية من 1962 –1973م فلقد تطرقت فيه إلى الجهودات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال و

التي قدمت للقضية الفلسطينية العديد من الإسهامات في المحافل الدولية كما تطرقت إلى الإمكانيات المتاحة التي قدمتها الجزائر البلدان العالم العربي عامة وفلسطين الشقيقة خاصة من خلال مشاركتها في الصراع العربي الإسرائيلي حربي 1967-1973م من أجل استرجاع الهيمنة .

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لمعرفة كل ما يتعلق بالعلاقة التي تربط الجزائر وفلسطين.

الأسباب الموضوعية:

- للبحث في جهود الجزائر في دعم فلسطين.

- إبراز التضحيات الجزائرية في حرب 1967 وحرب 1973 التي بدت منسية.

- إبراز الموقف الشهم للجزائر سيادة وشعبا لتحرير أي شبر استولى عليه الصهاينة.

الإشكالية:

بما أن الجزائر سجلت مواقف مختلفة من القضية الفلسطينية وفي ظروف مختلفة

ومن هنا نطرح الإشكال التالي:

- ما هو موقف الجزائر من القضية الفلسطينية بعد الاستقلال؟

ولمعالجة هذه الإشكالية أطرح التساؤلات الفرعية التالية:

منهج الدراسة:

اتبعت في هذا الموضوع المنهج التاريخي التحليلي لأن هذه الدراسة تتطلب تتبع تاريخي للأحداث أما التحليلي فاستعملته في تحليل أبرز المواقف التي أعلنها الجزائريون من القضية الفلسطينية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلوا أي بحث من الصعوبات وكأي باحثة واجهتني جملة من الصعوبات منها:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع خاصة المتعلقة بالدعم الجزائري للقضية .

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع خاصة المتعلقة بالدعم الجزائري القضية الفلسطينية .

خطة الدراسة:

ولقد تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصلان وخاتمة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدبلوماسية

ترتبط الدبلوماسية بالحضارة ارتباطاً وثيقاً، فالدبلوماسية ماهي إلا فن إدارة العلاقات بين الدول، والدول عبارة عن مجموعة من البشر بينهم عملية اتصال وتحدث تفاعلات بينهم وعلاقات مختلفة والمجتمع الراقي هو المجتمع الذي يتعامل أفراده مع بعضهم البعض بأسلوب حضاري وفق أصول وآداب وسلوكيات معينة وبالتالي فإن هذا الأسلوب يطبقونه في تعاملهم مع المجتمعات المختلفة، هذه الآداب والسلوكيات تندرج ضمن الحضارة المميزة لكل مجتمع عن غيره وتنعكس خصائصها على أفراد هذا المجتمع ومن ضمنهم الدبلوماسي. لذلك يعرف الدبلوماسي بأنه مبعوث حضارة لدى حضارة.

المبحث الأول

مفهوم الدبلوماسية

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل، مشتقة من اسم دبلوما "Diploma" المأخوذة من الفعل "Diplom" وكانت تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن وتمنح حاملها امتيازات معينة. وقد استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطويّة، أو المكتوبة التي تطوى بشكل خاص، وتعطي بعض الامتيازات لمن يحملها مثل جواز السفر ،أو الاتفاقات التي كانت تعقد لترتيب العلاقات مع الجاليات، أو الجماعات الأجنبية الأخرى.

وقد أخذت لفظة دبلوماسية فيما بعد وحتى نهاية القرن السابع عشر، إلى الأوراق والوثائق الرسمية وكيفية حفظها وتبويبها، وترجمة كلماتها وحلّ رموزها من كُتّاب متخصصين، أو ما يسمى أمناء المحفوظات. وأطلق على من يقوم بهذه المهمة اسم الدبلوماسي، وأطلق على العلم المتخصص بهذا الموضوع اسم الدبلوماسية وذلك نسبة إلى الدبلومات.

ولم يتم استخدام لفظ الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم، وهو إدارة العلاقات الدولية إلا في نهاية القرن الثامن عشر وتحديداً عام 1796، حيث استعملت كلمة "Diplomacy" باللغة الإنكليزية في إنكلترا وأصبحت الكلمة في ذلك الوقت تطلق على ممثلي الدول الأجنبية الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم. كما عُرفت عند قيام الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض، وعُرف الدبلوماسي بأنه المفاوض. وأخذت كلمة الدبلوماسية تتبلور وتكتسب بصورة محددة قواعدها الخاصة وتقاليدها ومراسمها على إثر مؤتمر فيّنا لعام 1815، وفي ضوء هذا التطور ظهرت كوادر دبلوماسية متخصصة ومتميزة عن غيرها من رجال السياسة.

إن هذا الاختلاف في تاريخ استخدام كلمة الدبلوماسية تجاوزه الإسبان فكانوا أول من استخدم كلمة سفارة وسفير، بعد نقلها عن التعبير الكنسي (Ambactus) بمعنى الخادم و(Ambassy) بمعنى السفارة.[1]

ويَذْكُر عز الدين فوده أن كلمة دبلوماسية قد تطورت وانتقلت من اليونانية إلى اللاتينية ثم إلى اللغات الأوربية وبعدها إلى العربية مشيراً إلى أنها استعملت في معنيين:

المعنى الأول: الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث، والمهمة الموفد بها والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسهيل انتقاله بين الأقاليم المختلفة.

المعنى الثاني: وهو الذي استعمله الرومان لكلمة دبلوماسية، والذي كان يُعبِّر عن طباع المبعوث أو السفير، وما كانت تقتضيه التعلميات الموجهة إلى البعثة من وجوب الإلتزام بالأداب وإنماء المودة وتجنب أسباب النقد.

وعموماً فإن تطور كلمة دبلوماسية ارتبط على مر الزمن بتطور الممارسة الدبلوماسية إلى أن شاع استعمالها بالمعنى المتعارف عليه في القرن التاسع عشر في أوربا عندما عقدت اتفاقية فينا عام 1815، والتي حددت الوظائف الدبلوماسية، ونظمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية ومزاياها وخصائصها.[2]

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، و د. محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005، ص 69.

[2] مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008، ص 78.

المطلب الأول

تعريف الدبلوماسية

تتعد تعاريف الدبلوماسية، وتستخدم الكلمة للإشارة إلى معانٍ مختلفة لدرجة يصعب جمعها كلها في تعريف واحد، فقد اختلف المهتمون من أساتذة القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية في تحديد معنى الدبلوماسية وذهبوا في ذلك مذاهب شتى، ويمكن استعراض عدد من الآراء والتعريفات التي أوردها الكتاب في هذا المجال.

فمن التعاريف المشهورة تعريف قاموس اوكسفورد الذي تبنّاه هارولد نيكلسون Harold Nicolson فقال " الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه".

ويعرفها ارنست ساتو Ernest Satow بأنها " تطبيق الحيلة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات والدول المستقلة".

ويقدم شارل كالفو charle calvo تعريفاً للدبلوماسية بأنها " علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات".[1]

أمّا على صعيد اللغة العربية، فيلاحظ أنه لا توجد ترجمة حرفية مقابلة ومناسبة لكلمة دبلوماسية. وكان العرب قد استخدموا كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي، أو الممارسة الدبلوماسية فكانت كلمة " كتاب " تستخدم للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، و د. محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 82.

فيما بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان، وبهذا المعنى تقترب كلمة "كتاب" من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة الدبلوماسية، وقد جاء استعمال كلمة "كتاب" عند أغلب الفقهاء العرب والمسلمين. ففي كتاب السير الكبير "للشيباني" جاء في باب ما يؤخذ في دار الإسلام من أهل الحرب ما يلي: "قلت أرأيت الرجل من أهل الحرب يوجد في دار الإسلام فيقول: أنا رسول ويخرج كتاب الملك معه، قال: إذا عرف أنه كتاب الملك كان آمنا حتي يبلّغ رسالته ويرجع، وإن لم يعرف أنه كتاب الملك فهو فيء وجميع ما معه".

وكذلك جاءت كلمة "كتاب" عن أبي يوسف في " الخراج " عندما يقول: "إن الولاة إذا ما لقوا رسولا يسألونه عن اسمه؛ فإن قال: أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب وهذا كتابه معي، وما معي من الدواب والمتاع والرقيق فهدية له، فإنه يصدث ولا سبيل عليه...". إلى جانب كلمة "كتاب" كانت كلمة "سفارة" تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة ؛أي التوجه والإنطلاق إلى القوم، بغية التفاوض. وتشتق كلمة سفارة من: سفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح، وذلك حسب ما ذكره أبو العلاء عندما فسر معنى كلمة سفير حين قال: " السفير هو الذي يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين ".

وقد استعملت الكلمتان، إصلاحاً بمعنى واحد للموفد الدبلوماسي، وإن غلب أحيانا المدلول الديني في استعمال كلمة الرسول، وغلب معنى الوساطة والإصلاح في استعمال كلمة سفير"

ولعل من أقدم التعاريف العربية للدبلوماسية تلك المقولة للخليفة معاوية بن أبى سفيان التي تعتبر أبلغ تعبيرفي وصف الدبلوماسية: " لو كان بيني وبين الناس شعرة لما انقطعت، إذا أرخوها شددتها، وإن شدوها أرخيتها ". وصفت الدبلوماسية هنا بالدقة والمرونة والعطاء للوصول إلى تحقيق الهدف والحرص على استمرار العلاقات وعدم انقطاعها ولو كانت معلقة على شعرة رفيعة.

ويحدد علي صادق أبو هيف عمل الدبلوماسية بأنه يتمثل في ثلاثة أوجه وهي: مراقبة مجريات الأمور والحوادث، حماية مصالح الدولة، والمفاوضة في كل ما يهمها.[1]

وبذلك يمكن القول أن الدبلوماسية : "علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، عن طريق الممثلين الدبلوماسيين، ضمن ميدان العلاقات الخارجية للأشخاص الدوليين في إطار ما يقرّه القانون والعرف الدولي".

ويستخدم لفظ الدبلوماسية أحياناً للدلالة على نمط من السلوك، فتطلق كلمة "دبلوماسي" كمرادف للباقة والكياسة التي يتحلى بها الإنسان في علاقاته الاجتماعية، فيوصف شخص بأنه دبلوماسي؛ إذا كان حسن التصرف، رقيقاً مجاملاً في تعامله مع الأخرين، قادراً على تدبير أموره وجُلّ القضايا الشائكة بحذق وحنكة.

ويتضح من التعاريف المختلفة السابقة لكلمة الدبلوماسية وإن اختلفت الزاوية التي يرتكز عليها الباحثون من وجهة نظرهم، إلا أنها تبين بعض العناصر الأساسية للدبلوماسية كحاجة ضرورية في علاقات الوحدات الدولية بسبب الظروف؛ الإقتصادية، والاجتماعية والتطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهده المجتمع الدولي، والذي أدى إلى تشابك العلاقات والمصالح وتطورها.

وعلى الرغم من أنّ الرسائل أصبحت سريعة الوصول من دولة إلى أخرى في يومنا هذا، إلّا أن اللقاءات الشخصية تضيف خصوصية وصدقاً متبادلاً بين الدولتين؛ فالدبلوماسية الرسمية هي نظام دائم من التواصل الرسمي بين الدول، ومن ذلك السفراء، وبقاء السفارات في

[1] مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص 93.

العواصم الأجنبية ،وإرسال الرسائل بواسطة مبعوثين مؤهلين رسمياً والمشاركة في المؤتمرات.[1]

المطلب الثاني

أهمية الدبلوماسية

تنبع أهمية الدبلوماسية من واقع أن معظم السياسات الخارجية تُحدد عموماً من دون وضع تدابير لتطبيقها، وعلى الدبلوماسي البارع أن يجعل هذه السياسات متألقة مع الوضع القائم.

وهناك مناسبات عدّة تبرر فيها حيثيات وضع معين باتخاذ تدابير معارضة للسياسة العامة المتبعة، ولهذا تعتمد الدولة على حكمة مسؤوليها الدبلوماسيين في هذا المجال. وقلّة هي الحكومات التي تتبع سياسة متجانسة تماماً عما يحركها صوت واحد؛ لذا يقع على عاتق الدبلوماسيين أن يقفوا بين الأصوات المتنافسة وأن يجعلوا سيادة دولتهم الخارجية متجانسة ومتماسكة، و واضحة، ومفهومة.

وللدبلوماسية وجهان، فهي الوسيلة التي تدافع بها الدولة عن نفسها وتشكو من خلالها همومها إلى العالم، وهي أيضاً إحدى الوسائل الأساسية للتوفيق بين مختلف المصالح المتنافسة. بمعنى آخر، تهدف الدبلوماسية إلى تلبية أهداف الدولة المعنيّة مع حفظ العلاقات الدولية كما هي، أي أنها الأداة التي تستخدمها الدول للوصول إلى أهدافها دون إثارة عداء الدول الأخرى. وعلى الدبلوماسيين أن يحافظوا على حماية مصالح دولتهم ويتجنبوا النزاع مع الدول الأخرى.

أما عن وظائف الدبلوماسية فهي ثلاث يمكن تلخيصها بـ (جمع المعلومات، وتقديم صورة إيجابية، وتطبيق السياسة).

[1] مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص 102.

تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، وعن حالة الإقتصاد المحلي، وطبيعة المعارضة السياسية. وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية، فيعدّ الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وآذانها في الخارج، إذ أن رسائلهم وتقاريرهم تعدّ جزءاً من الموارد الأوليّة التي تبنى عليها السياسة الخارجية كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستجدّة عن الدولة واليوم تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة، تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي. وتزوّد السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية، وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها.

كما يدير الدبلوماسيون برنامج الدولة في الخارج، إذ يتفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الإستثمار الأجنبي والتجارة ويشرفون علي توزيع المساعدات الإقتصادية ويوفرون المعلومات والمساعدات اللازمة، إلا أنه مع مرور الزمن قلت أهمية السفراء الرسميين على ما كانت عليه في السابق، فحين كان السفر والتواصل بدائيين، كان السفراء يتمتعون بالسطلة والأهلية لتطبيق السياسة الخارجية كاملاً، إلا أن اليوم يتواصل رؤساء الهرم السياسي واصحاب السياسات الرفيعة المستوى فيما بينهم عن طريق الهاتف "دبلوماسية القمة"، أو من الممكن إرسال مبعوثين خاصين "دبلوماسية المكوك"، وتعتبر دبلوماسية المكوك من أهم الطرق الدبلوماسية خصوصاً بعدما جعل هنري كيسنجر Henry Kissinger وزير ومهندس السياسة الخارجية الأمريكي منها المكوك فناً راقياً في تقييد القوة وتتحقيق المصالح عن طريق الدبلوماسية السلمية.

ملخّص القول بأن الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب والاستخدامات، وأنها مرتبطة بالأهداف، ولم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدت لتشمل اتصالات

الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، وبالتالي فإن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى.[1]

[1] مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المرجع السابق، ص 108.

المبحث الثاني

سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية

في البداية يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها عالقات حسن الجوار، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم.

المطلب الأول

سمات الدبلوماسية الجزائرية

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بالكثير من السمات التي لم تتواني الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها و سماتها سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال ، و من بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الأزموي في السياسة الخارجية و سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ثم الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

الفرع الأول: الطابع الأزموي في الدبلوماسية الجزائرية

بعد انفجار الثورة التحريرية جاء في إعقابها نشاط دبلوماسي قوي و ذلك التخلص من الاستعمار الذي عانت منه الجزائر وبعد الاستقلال و جراء هذا التحول كان إلزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف ومع تنفيذ سياسة التأميمات في 24 فيفري 1971 دخلت الجزائر في أزمة مع الغرب ، وبفضل نشاطها الكثيف و عقد العديد من المؤتمرات

الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة ال 77 عام 1967 و مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة المواد الأولية و سيدة العالم الثالث، وكسبت سمعة طيبة و واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار و احترام من قبل الأعداء و ارتياح واسع في الداخل لكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة المحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر. لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من اجل جلب الدعم القضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمل الإفريقي، و استطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس موريتانيا، مصر، ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية المنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليها لكن أثناء العشرية السوداء التي شاهدتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي وسيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية ، ومع بداية انفراج الأزمة و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدا يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية بفضل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، بالخصوص إفريقيا والمنطقة المغاربية التي تمثل المجال الجغرافي و الطبيعي للجزائر بحيث قامت الجزائر بحل العديد من الأزمات و النزاعات مثل حل نزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا واريتريا وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الإفريقية والمغاربية ولهذا فان الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائري[1]

[1] بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الارتيرية. بيروت: دار

الفرع الثاني: العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية

دستور 1963 في المادة الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها وتنسيق السياستين الداخلية و الخارجية للبلاد ، و استمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة و قيادتها و تنفيذها أما الدستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن الرئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها ، وبذلك فانه يعين السفراء والمبعوثين فوق إلى عادة إلى الخارج و ينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم و نفس شيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية فانه تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية .

والدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري و من هنا السياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، و ذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال.[1]

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، و هذا يطرح مشكل الاستمرار و التغير في السياسة الخارجية

الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004 ، ص 39 .

[1] عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية و1999. 2004 (مذكرة ماجستير وجامعة قسنطينة، 2005)، ص ص 84.82 .

الجزائرية جراء تغيير الرؤساء ، فتغير صناعة القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي و يرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار تحيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها و يجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال و بتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي الى ذلك" و بتالي فان اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية أدى صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا و يتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها. [1]

الفرع الثالث: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

لقد لزمت جبهة التحرير الوطني منذ الثورة التحريرية طابع الحياد في نشاطها الخارجي، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية و لم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب احد ضد الأخر كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغربية والعربية[2].

ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و لم تتدخل أيضا في الخلافات العربية – العربية ، كما

[1] المرجع نفسه ، ص، 93.

[2] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962 . بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص. 264-265.

التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي إقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية.[1]

لقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات وخلافات عربية ، وقبلت وساطتها و توجت بحل النزاعات و الخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية و دول الجوار الأخرى تؤدي إلى الوقوف معظم الدول العربية رواء الطرف العربي ضد الطرف الأخر فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى و أن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل وساطتها مقبولة عند الدول الغير عربية ، وبقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على الطابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم وعلى سبيل المثال نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بمال والسلاح ضد إيران فان الجزائر ظلت على حياد تعرض وساطتها لحل النزاع ، ونجحت في تسوية النزاع بينهما، وأيضا وقفت الجزائر إلى جانب أثيوبيا ضد الصومال، باعتبار أن الصومال هي التي اعتادت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تعرج نظام مقديشو هذه السمة التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية مكنتها من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا و اريتريا و تم قبول الحل المقترح من الجزائر ، إذن قسمة الحياد ظلت الصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.[2]

[1] بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات . رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الد ولية، جامعة. الجزائر، 2007 ، ص 79.

[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. الكويت: ذات السلاسل، 1985 ، ص225.

المطلب الثاني

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

يشير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذا المنحى بان الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السياسية الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها الثورة التحرير المباركة و تواصلت في عهد الاستقلال الوطني، ويمثل حق تقرير المصير و إنهاء الاحتلال الأجنبي بجميع أشكاله وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفنا.[1]

وفي رده إمكانية بعث رسالة سياسة نتاج المناورات التي يقيمها الجيش الوطني الشعبي صرح بقوله:" الجزائر لا تريدان تبعث أية رسالة سياسة لأنها تصادق من يصادقها و لا تعادي من يعاديها ، إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس ، ومن مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية هو التدخل في شؤون الداخلية لغرها من الدول ، مع ذلك فهي لا تدخر جهدا لصالح السلم عندما يطلب منها ذلك .حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي مبادئ التي تضمنها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية ، [2]فالتصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء وبمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة ، بل يجب العمل على تنمية السلام بين الدول الجوار والتخلص من عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح

[1] عبد العزيز بوتفليقة ، حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط Mbc، نيويورك، 30/06/2005 .

[2] عبد العزيز بوتفليقة ، ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية، مجلد 2000، حاسي بحبح، 10/05/2000 .

قنوات الحوار و كذلك مبدأ التعاون بين الدول المجاورة ، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء الى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة هذه بعض المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية، و فيما يلي تفصيل لهذه المبادئ.[1]

الفرع الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نصت العديد من مواثيق المنظمات الإقلمية مثل جامعة الدول العربية ، و منظمة الوحدة الإفريقية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 2/7 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة و الداعمة لمبدأ الأمم المتحدة و المنظمات الإقلمية التي تنتمي إليها ، ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسة والاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار وفي حالة إلا خلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي بخلف معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية و حق الدفاع عن النفس.[2]

كما ذكرنا فان السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات الاقليمية التي تنتمي إليها ، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة " استقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأول في الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة أما الضمانة الثانية

[1] الدستور الجزائري.

[2] محمد قجالي ، ضبط الحدود الإقلمية للدول و مبدا حسن الجوار الخالة الجزائرية ، التونسية رسالة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1990، ص، ص.172-175.

فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء و تهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

الفرع الثاني: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء اليه

وفقا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة او التهديد بها في علاقاتها الدولية، فان كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل و نزاعات ولذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دورهم في تجميد النزاعات بين الدول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها ووفقا للمبدأ الثاني، فان بروز اي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام الى الطرف السلمية لتسويقه لوساطة والمفاوضات والتوفيق والتسوية القضائية، والالتجاء الى المنظمات الدولية والاقليمية"، أن حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا أساسيا لعلاقات حسن الجوار، والجزائر حتى قبل الاستقلال وفي ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو إلى التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الاقليمية، وعند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء او المنظمات العالمية و لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في اطار التعاون التجاري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية "[2].

[1] المرجع نفسه ، ص 175.

[2] بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة " (رسالة ماجستير في قانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام ، جامعة البليدة، 2004)، ص 55 .

وأكبر مثال على ذلك لجوء الجزائر إلى منظمة الوحدة الافريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في اطار هذه المنظمة لأن الدول المغاربية و الافريقية التي تحبذ الحل السلمي في اطار المغاربي والافريقي منع قصد اقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب الحاق الاضرار بمصالح أطراف النزاع.[1]

الفرع الثالث: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

تقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي:

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن اجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا اساسيا للسياسة الوطنية.[2]

ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية ، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مضيرها قبيل و أثناء الثورة التحريرية ، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها و ذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.[3]

---

[1] قجالي محمد ، مرجع سابق ص – ص، 294-295.

[2] بلقاسم لحلوح ، مرجع سابق، ص .58

[3] khalfa mameri « pelevinge aux source de la politique de l algerie » revue algerienne des internationales 04 (1986) :pp. 16،18

ومن أمثلة ذلك في دعمها في حق الشعوب لتقرير مصيرها ، مارست الجزائر هذا مع موريتانيا عندما اراد المغرب احتواءها كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، و هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي ودعمه ماديا ومعنويا لتقرير مصيره، و ذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار لكن واقعة الجوار اضافة الى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي حيث أرادنا المقارنة بين الدور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لان اي قضية تحرر في العالم اذا لم تكن لها مساندة قوية من دول المجاورة فان تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان[1].

ويعد حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار خاصة في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن إتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية كما إعترفت به موريتانيا بموجب إتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 05/08/1979 ، واعترفت به بموجب إتفاقية الإيخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة ، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فأن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة إحترام إرادة شعوب المغرب

[1] قجالي محمد، مرجع سابق ، ص ص 308-309 .

[2] المرجع نفسه، ص – ص، 309-310.

العربي المجاورة لها ، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .

الفرع الرابع : مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ يعتبر ذو اهمية كبيرة إلى جانب المبادئ السابقة الذكر لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصوير الجزائري ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي الصالح أطرافه ، ويتم بعثة عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوارين بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ،ويشمل كذلك إبرام المعاهدات والإتفاقيات الضرورية لهذا الغرض ، كما يحدده القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.

وكانت هذه المشاريع إقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج جاهزة فيما بعد ، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية ، ففي ميدان الطاقة ثم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي ثم انشاء تسعة شركات جزائرية تونسية ذات إقتصاد مختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية 2200 عامل .

وفي الميدان التجاري و المالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الإتجاهين.[1]

هكذا فإن الإهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

الفرع الخامس: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الإستعمار

سعت الجزائر ومنذ الإستقلال إلى ترسيم و ضبط حدودها مع الدول المجاورة إذا ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الإستعمار هو إستمرار لمبادئ ثورتها ، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ، لكن ومنذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد الإستقلال كثفت من التمسك بحدودها أي الجزائر ، وفق اتفاقية تلمسان 27/05/1970 ثم معاهدات الرباط 15/06/1972 بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر و المغرب التفتت الجزائر إلى جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم ، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06/01/1970 وتم التوقيع مع موريتانيا يوم 13/12/1983 ومع مالي يوم 08/05/1983 ،مع النيجر يوم 05/01/1983 إما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الإتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث لتطبيق الجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لأنه يترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء

[1] قجاني محمد، ص- ص 305،307 .

على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي الإحترام وصيانة قداسة الحدود.[1]

وحسب قاتيل « Vattel » فإن أي مساس أو إغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدونا وظلما، ومن اجل تحاشي الوقوع في ذلك و الابتعاد عن كل مسالة سوء تفاهم فأنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية وبذلك تصبح الحدود منطقة الاتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 77.

المبحث الثالث

هيكل صنع وتنفيذ الدبلوماسية الجزائرية.

يقصد بصنع الدبلوماسية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. و السياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى صياغة الدبلوماسية الجزائرية في المطلب الأول ثم هيكل تنفيذ الدبلوماسية الجزائرية في المطلب الثاني.

المطلب الأول

صياغة الدبلوماسية الجزائرية.

إن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد، والسيادي تشترك في صياغتها العديد من المؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور الجزائري وضيفتها ومنها ما يقرره صانع السياسة الخارجية الا وهو رئيس الجمهورية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها. [1]ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، ويصادق على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام وتصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمي من القانون الوطني كما يمكن

[1] دستور 1996، مرجع سابق، المادة 130، 132، 97.

للرئيس أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة و معاهدات السلام فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها .[1]

ودستوريا هناك مؤسستان مخولتان لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية وهما :[2].

المجلس الدستوري : هو الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية اما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ.

البرلمان بغرفتيه: من حق البرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية و إصدار لائحة يرسلها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية تتعلق باتفاقيات الهدنة و معاهدات السلام و يمارس البرلمانيون الرقابة البعدية لأي معاهدة من خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي أي من وزارة الخارجية والتعاون و الجالية تخص بعض القضايا الخارجية .[3]

أما صياغة السياسة الخارجية تجاه منطقة المغرب العربي فان وزارة الخارجية تضم مديرية تعرف بمديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي التي تتكفل ب: [4]

- ✓ إعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي.
- ✓ تحضير مختلف المتعلقة بالتعاون الثنائي واللجان المختصة.
- ✓ إعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية لاتحاد المغرب العربي.

[1] دستور 1996، مرجع سابق، المادة 165.

[2] المرجع نفسه ، المادة 168.

[3] عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر المجلس الشعبي الوطني الجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009، ص 54.

[4] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 26/01/1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية ،ع، 29، 29/01/1993 .

- ✓ بإضافة إلى وزارة الشؤون الخارجية نجد المعهد الوطني للدراسات الاستيراتيجية الشاملة و الذي أنشاء في 24 ديسمبر 1984 بالمرسوم الرئاسي رقم 84-398 و مهامه فيما يخص السياسية الخارجية تتمثل في:

- ✓ القيام بالدراسات المستقبلية للمسائل الاستراتيجية الخاصة بالحياة الوطنية ودولية.
- ✓ إمعان التفكير في ميدان العلاقات الدولية ومسائل الأمن وأثارها على الجزائر.
- ✓ تشجيع كل مبادرة ترمي إلى الحفاظ على المصلحة الوطنية.

وهناك بعض الهياكل نذكر منها: [1]

السفارات التي تعمل على القيام بمهام ضمن إطار المصالح الخاصة لصياغة السياسة الخارجية[2] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها وسيرها والمنشأة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر يوم 12 جوان 2004 حيث تسهر على صياغة السياسة الخارجية. [3]

- ✓ اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني و المنشأة من خلال المرسوم الرئاسي رقم 08 163 المؤرخ في 04 جوان 2008 و التي تقع تحت سلطة وزير العدل و هي

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-404مؤرخ في 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع، 79، 01/12/2002.

[2] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع20، 02/12/2002 .

[3] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 12/06/2004 يضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،ع16، 30/06/2004.

الجهاز استشاري دائم مكلف بآرائه ودراسته في جميع المسائل المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني و تسهر في مجال صناعة السياسة الخارجية. [1]

المطلب الثاني

هيكل تنفيذ الدبلوماسية الجزائرية.

إن القرارات السياسة الخارجية الجزائرية يصنعها بالضرورة الأفراد، ذلك أن البعد الإنساني قد يؤثر على خيارات السياسة الخارجية ، من خلال جملة من العوامل المشتركة بين البشر والتي تؤثر في طريقة إدراكهم وردود أفعالهم لبيئتهم الدولية، حيث تؤثر العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسة معينة، هذه العوامل وردود الأفعال تترجمها الأطراف غير الرسمية المختلفة و الأكثر تأثيرا فهذه الفواعل قد اكتسبت رسائل التأثير في سير الإحداث والأزمات السياسية كما أنها سهلت على صناع القرار السياسي الخارجي عملية الحوار والتواصل بين الشعوب.[2]

– فهيكل تنفيذ السياسة الخارجية يبرز في مجموعة من الأجهزة نجدها ممثلة فيما يلي :

- ❖ رئيس الجمهورية .
- ❖ وزير الخارجية.
- ❖ السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان.

[1] رئاسة الجمهورية مرسوم رئاسي رقم 04–29 مؤرخ في 12/06/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،ع، 39، 16/06/2004

[2] بودرابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية ، (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2008 2009 ،ص،04.

❖ الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية.

❖ البرلمان وأجهزة الدولة المختلفة.

1-رئاسة الجمهورية ممثلة في رئيس الجمهورية مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة حيث تنص المادة 91 من الدستور على ما يلي[1] :

يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بسلطات و صلاحيات عديدة خاصة فيما يخص السياسة الخارجية من بينهما:

أ- يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة ويوجهها .

ب- يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات الدولية ويصادق عليها.

حيث نجد الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري في فترة الرئيس بوتفليقة كان مجهودا شخصيا سواء في الصياغة أو الأداء اذ نجد رئيس الجمهورية دائما الحضور شخصيا في الندوات أو الملتقيات الدولية والزيارات المستمرة للدول في كل القارات، خاصة خلال عهدته الأولى حيث انه قام ب 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين. [2]

2 -وزير الخارجية من مهامه إدارة الأعمال الدبلوماسية والعلاقات الدولية بين الدول ويعبر عن مواقف الجزائر و يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة و يقود المفاوضات وهو أيضا مكلف بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة.

[1] التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 و في 06 مارس 2016.

[2] محمد بوعشة، مرجع سابق ،ص، 160,164 .

ومن بين المهام الموكلة إلى وزارة الخارجية دستوريا جمع مساهمات الدول و المتعاملين الذين من شانهم المشاركة في ترقية الاقتصاد المالي التجاري، والثقافي وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

3/تلعب السفارات المتواجدة عبر مختلف البلدان دورا كبير في تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتبر بصفته مفوضا للحكومة الجزائرية لدى دول أو منظمات متعددة وللسفير مهام متعددة نذكر أبرزها:

– التعريف بسياسة الجزائر في الخارج و تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد المعتمد له.

– السهر على حماية و ترقية مصالح الجزائر في البلد الموجود فيه.

– إعلام وزارة الخارجية بظروف إقامة الجالية الجزائرية. تزويد وزير الشؤون الخارجية بالمعلومات والتطورات لمساعدته في إدارة التطورات الدولية.

4/ الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغربية والإفريقية من المهام الموكلة إليها تتولى التعاون الثنائي في العلاقات الجزائرية المغاربية وهي مكلفة بتشجيع التعاون الثنائي وتنفيذ القرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي.

5/ البرلمان وأجهزة الدولة المختلفة حيث يعتبر البرلمان عنصر فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية .

فبناءا على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية و يمكن أيضا أن تتوج هذه المناقشة عند اقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية.[1]

واستنتاجا لما سبق ومن خلال تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يقول فيه:

" اعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس الدولة ما هي إلا مسالة ثقة قبل كل شيء لان صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثم فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود" .[2]

نستنتج أن الثقة و العلاقة الشخصية بين الرئيس والمكلفون بالمهام في قطاع الشؤون الخارجية، هي أيضا لها مكانتها إلى جانب التشاركية وإلى المؤسساتية، حتى و أن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 148 المؤرخ في مارس 2016.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ، أبو ظبي الخميس 17/02/2000.

الفصل الثانـي

الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية

لطالما عُرفت الجزائر منذ الاستقلال بدبلوماسية "إطفاء الحرائق"، ورغم تعاقب الرؤساء والحكومات على مدار العقود الأخيرة، إلا أنّ ما يُحفظ للجزائر، حفاظها على سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، والإمساك بالعصا من الوسط في فضّ النزاعات العربية والأفريقية، والدفاع عن القضايا الإنسانية العادلة، على رأسها القضية الفلسطينية.

بالرغم من التغيرات الإقليمية والدولية التي يعرفها العالم، ظلت الدبلوماسية الجزائرية ثابتة على مواقفها المبدئية التي نص عليها بيان أول نوفمبر، المرتكز على الدفاع عن قضايا التحرر وعدم التدخل في شؤون الغير، باعتبار الجزائر دولة نافذة في حركة عدم الانحياز، في حين لا تتردد في المقابل في المرافعة عن الحلول السلمية لتسوية النزاعات بعيدا عن الخيار العسكري، الذي لن يزيد سوى في تأجيج الأوضاع وتفشي الفوضى.

المبحث الأول

أهم المواقف الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية

في الوقت الذي غيرت فيه دول مواقفها إزاء القضية الفلسطينية بسبب مصالح ضيقة، رفضت الجزائر التغريد خارج السرب، من خلال تأكيدها على عدم المساومة بالقضية الأم مهما كانت الظروف، بل أنها أكدت تمسكها بدعم كفاح الشعب الفلسطيني واستهجان الممارسات للكيان الصهيوني في المسجد الاقصى، والاعتداءات على الشعب الفلسطيني، من خلال مواقفها العديدة عبر التاريخ .

المطلب الأول

الحرب العربية الإسرائيلية 1967 والمشاركة الجزائرية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الحرب العربية الإسرائيلية 1967 في الفرع الأول ثم حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ودور الجزائر فيها في الفرع الثاني.

الفرع الأول : الحرب العربية الإسرائيلية 1967

تعتبر حرب يونيو 1967 كارثة حقيقية على فلسطين والأمة العربية، فهي تعد المأساة الثانية في القرن العشرين بعد نكبة 1948 والتي أضرت بالقضية الفلسطينية وأثرت سلبا على مستقبلها وعلى مصير المنطقة العربية بأكملها، حيث يرجع السبب الحقيقي إلى رغبة إسرائيل في التوسع والاستلاء على ما تبقى من فلسطين وإجبار الدول العربية إلى الاعتراف بها وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه في حرب 1948، فقامت باختراع الذرائع على الجبهة السورية بإرسال وحدات من الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي السورية المسماة بالمناطق المجردة المتنازع عليها وهو حادث استفزازي، فقام جنديان سوريان بإطلاق النار على الوحدة الإسرائيلية فكان الرد الإسرائيلي بحملة مكثفة قصفا بالمدفعية والطائرات والدبابات فأصابت

عدد من القرى السورية وحلقت الطائرات الإسرائيلية فوق دمشق وأصابت ست طائرات سورية.[1]

لكن الأحداث الحقيقية للحرب بدأت في الخامس من يونيو 1967 على الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية قام السلاح الجوي الإسرائيلي يشن هجوم خاطف ومركز على القواعد العسكرية والمدنية المصرية في مناطق سيناء ودلتا النيل والقاهرة، وقد غطت الغارات الرئيسية 19 قاعدة جوية"،[2] فدخلت سوريا والأردن بعد ذلك في الحرب وتقدمت إسرائيل بجيشها في سيناء فاحتلتها واحتلت الضفة الغربية بالقدس والجولان في سوريا إلى أن وصلت إلى الضفة الشرقية القناة السويس وشرم الشيخ في خليج العقبة .[3]

أما نتائج هذه الحرب فهي كالتالي :

أ- نتائج حرب 1967 على إسرائيل:

1) برهنت إسرائيل للدول العربية والإمبريالية الأمريكية قدرتها المتفوقة التي يمكن استخدامها للمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة الغربية.

[1] كميل منصور: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الوثقى، ترجمة: نصير مروة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص110.

[2] ممدوح محمود منصور: الموسوعة السياسية العالمية الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ج18، دار الجيل، بيروت، ص220.

[3] محمد علي فوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص130.

2) سيطرة إسرائيل على المصادر النفطية في سيناء وعلى موارد المياه في المرتفعات السورية. 3) تحسن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل باقترابها من العواصم العربية عمان، دمشق، القاهرة.[1]

4) احتلالها المزيد من الأراضي العربية في مصر وسوريا وفلسطين، حيث زادت المساحة المحتلة 207000 كلم في فلسطين إلى 9359 كلم، وبذلك تكون إسرائيل قد دفعت مخطط التوسع قدما باتجاه تحقيق إسرائيل الكبرى.

5) إقامة حدود دفاعية جديدة أمام عدد من الموانع الطبيعية كقناة السويس واليمن والأردن ومرتفعات الجولان . [2]

ب – نتائج حرب 1967 على العرب:

1) خسارة مناطق واسعة من الأراضي العربية ومن ضمن هذه المناطق مدينة القدس.[3]

2) خضوع المواطنين العرب للاحتلال، فقد أدت هذه الهزيمة إلى خضوع حوالي مليون مواطن فلسطيني إلى سياسة القمع الإسرائيلية.

3) طرد مقدار 323000 نسمة من الفلسطينيين من بيوتهم.

4) خسارة مصر كم هائل من أبنائها فأصبحت دون جيش يدافع عنها ودون سلاح جوي يحميها.[1]

---

[1] عبد الستار قاسم وآخرون: الحروب العربية الإسرائيلية مدخل إلى القضية الفلسطينية، ط5، مؤسسة دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999، ص 177.

[2] عدنان السيد حسين: عصر التسوية سياسة كامب ديفيد و أبعاده الإقليمية والدولية، ط1، دار النفائس، 1990، ص 60.

[3] صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل 1947–1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان، 1997، ص 513.

5) أما من الجانب الجزائري خسائر بشرية قدرت ب 87 شهيد أما عدد الجرحى غير محدود.[2]

الفرع الثاني: حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ودور الجزائر فيها

1- حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية: [3]

تعتبر حرب الاستنزاف استمرار الحرب 1967م لأن التوقف عند حد الأيام الستة يعني الأعمال الحربية توقفت تماما و لكن الواقع يوضح أن مصر كانت تستعد دوما للاستئناف القتال و تصحيح الأوضاع ومع ذلك فإن حرب الإستنزاف تعد إحدى نتائج أو ذيول حرب 1967م حيث كانت هذه الحرب التي بدأتها مصر تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة التي ترتبت على نتائج حرب الأيام الستة فلقد كانت محصلة هذه الحرب لأول مرة خلق حالة خاصة من تغيير طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي [4]من محصلة صفر إلى أهداف مشتركة فللمرة الأولى منذ سنة 1948م أصبح هناك احتمال مساومة حقيقية حول المسائل المختلفة، تعرض إسرائيل الأرض التي احتلتها غزوا في المقابل استقرار سياسي الصراع العربي الإسرائيلي. وبالتالي خدمة مصالح العرب السياسية للإضرار بمصالح إسرائيل. [5]

---

[1] محمد نصر مهنة: قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص ص 169-171.

[2] خالد نزار، على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول (1968-1969)، ط2، تقديم: أحمد بيتور، منشورات ألفا قصر المعرض الصنوبر البحري، الجزائر، 2010، ص124.

[3] لطفي الخولي: حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997، ص 199.

[4] هيثم الكيلاني: الإستراتيجية العسكرية للحرب العربية الإسرائيلية 1948 1988، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص319.

[5] حسين شريف: الحروب العربية التوسعية 1948/1956/1967/1969 ، ج 2، الهيئة المصرية للكتاب، ص ص 494 493

أما على المستوى العسكري فقد كانت المهام التي حددتها القيادة العامة المصرية لقواتها في حرب الاستنزاف بالتنسيق مع القوات العربية والسعي إلى حرمان إسرائيل من القيام بالاستطلاع بمختلف أنواعه البري والبحري والجوي في ظل تفوقها الحربي تجهيزا والتدخل ضد تحركاتها على الضفة الشرقية لقناة السويس ومنع إسرائيل من إقامة منشآت هندسية أو تحصينات ميدانية، وتطعيم القوات المصرية للمعركة المقبلة من واقع الخبرات المكتسبة الاستنزاف، ورفع المعنويات واستعادة الثقة بالنفس والقادة والسلاح وتطوير وتسليح الفرد بالعزم والإرادة وبعدالة القضية، ورفع الكفاءة القتالية التي ستتيح له حتما أفضل أداء.[1]

ولقد مرت هذه الحرب بثلاث مراحل ولكل مرحة أحداث وهي كالتالي:

أ- مرحلة الصعود (جوان 1967-أوت 1968):

وقد بدأت هذه المرحلة بإعادة بناء القوة العسكرية وذلك من خلال جملة من الخطوات التي اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر أهمها:

- إحداث تغيرات جوهرية في قيادات القوات المسلحة.

- إصدار قانون جديد يحدد أسلوب القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة والقوات المسلحة .

- إبعاد القوات المسلحة عن كل عمل مدني سبق تكليفها به خاصة عناصر المخابرات الحربية.

[1] هيئة البحوث العسكرية: حرب الاستنزاف (جوان 1967- أوت 1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 92

– إعادة تسليح القوات المسلحة بأسلحة جديدة أكثر تطورا .[1]

ب – مرحلة الدفاع النشط (سبتمبر 1968–1969)

ركزت فيها الخطة المصرية على تدمير خط بارليف المنيع الذي يخترق مقاما على الحافة الشرقية لقناة السويس ،يتكون على إمتداد22 موقع حصينا وتضم هذه المواقع 31 نقطة حصينة منتشرة على امتداد الخط ويرتفع فوق سطح الأرض 25م كما ركزت على عبور وحدات من رجال الكوماندوز المصرية بهدف اقتحام المراكز الإسرائيلية و تدريب قطاعات الجيش على العبور والتنسيق من أجل تحرير سيناء من أجل تقوية مصر ، وأستخدم في هذه المرحلة سلاح الطيران الإسرائيلي لدحر المواقع الإسرائيلية فقام السلاح المصري بالرد من أجل المحافظة على المواقع و السيطرة على مواقف الطرف الآخر .[2]

ج– مرحلة الاستنزاف (مارس 1969–أوت 1970) وقد أديرت هذه المرحلة سياسيا وعسكريا بتنسيق متكامل لتحقيق التوازن في التصعيد والتهدئة، وتعتبر هذه المرحلة أطول جولة في تاريخ هذه الصراع، حيث حققت القوات المصرية نجاح كبير جعل إسرائيل تعيد النظر في سياستها الحربية وتعديلها تعديلا جذريا بإحداث تصعيد خطير وهو ما يعرف بالاستنزاف المضاد.

أما بخصوص الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الحرب وهي كالتالي :

– أن أرباحها فاقت خسائرها على الرغم من أنها لم تحقق استعادة لو شبر واحد من الأراضي المحتلة.

[1] محمد عبد الغني الجسمي: حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص143.

[2] محمد عبد الغني الجسمي، المرجع السابق ، ص 147.

– الاقتصار على الجبهة المصرية فقط، واستخدام القوات البرية كعامل رئيسي في حين دفعت إسرائيل بقواتها الجوية والبرية إليها ومددت مسرح العمليات ليشمل حدود مصر الشرقية بالكامل وصولا إلى عمق البلاد.

– وقوع أخطاء في التصعيد والتهدئة أدت إلى إحراج القيادتين السياسية والعسكرية.[1]

كما أن هناك آثار إيجابية بعيدة وصل انعكاسها حتى حرب أكتوبر 1973 منها تعديل مسار القوات المسلحة المصرية لترتقي بتنظيمها وتسليحها وتدريبها وبناء عقيدة القتال المصرية والعربية وتجربة عقائد وأساليب القتال تمكن من مجابهة الفكر الإسرائيلي في جميع المجالات.

– اكتساب مجموعة من الخبرات نتيجة النجاح والفشل وهو الدرس الذي وضع أمام القيادة التي استلمت زمام الأمور والإعداد لحرب أكتوبر 1973 وعودة التلاحم بين الجيش والشعب.

– اكتساب أساليب لازمة للتأثير على الرأي العام العالمي .

2 –دور الجزائر في حرب الاستنزاف: لقد شكلت نتائج حرب 1967صدمة كبيرة على الجزائريين قيادة وجماهيرا، فقرر الرئيس هواري بومدين إرسال وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة رفقة العيد عباس المقابلة عبد الناصر الذي متأثرا جدا لفقدان الجيش المصري لطائراته فقال لهما: "الإسرائيليون يريدون عبور قناة السويس واحتلال القاهرة فرد عليه العقيد عباس بلكنة جيجلية وبحماس" أتركهم يحتلون القاهرة لكنهم لن يستطيعوا الصمود".

[1] محمد عبد الغني الجسمي، المرجع السابق، ص 150.

واستطاع الرئيس هواري بومدين إقناع الرئيس السوفياتي على إعادة تسليح مصر على نفقة الجزائر الخاصة، كما أرسل بومدين قائد الأركان الطاهر زبيري إلى القاهرة الشد أزر المصريين فقام زبيري بجولة إلى موقع القوات المصرية والجزائرية حيث لاحظ أن المناوشات بين الأطراف المتصارعة لا تزال قائمة بين حين والآخر على ضفتي قناة السويس وأن الطيران الإسرائيلي ظل يقصف مواقع القوات الجزائرية التي كانت قد توجهت إلى مصر من مطار السانيا بقيادة خالد نزار، والتزمت هذه القوات منذ وصولها إلى القاهرة بأوامر السلطات المصرية، واستطاعت تحطيم 40 دبابة إسرائيلية.

وفي 05 جويلية وقعت معركة بين الوحدات الجزائرية والجيش الإسرائيلي هذا الخير استعمل سلاح الطيران مما أدى إلى استشهاد شخصين من الوحدات الجزائرية وخلفت العديد من الجرحى بينهما جريحان فقدا بصرهما وفي 17 أكتوبر 1967 بادرت المدفعية التابعة للوحدات الجزائرية باستهداف القوات المعادية فكبدتها عشرون قتيلا وعددا من الجرحى، أما أصعب معركة خاضتها هذه الفرقة كما يقول بعض من شارك فيها فهي المعركة مدمرة لكن هذا اللواء غير، فبعد أن أنهى مهامه عوض باللواء الأول الذي تحرك في شهر فيفري 1968م من الخيثر بالناحية العسكرية الثانية إلى مطار السانية حيث تم الإلتحاق بمصر و بالضبط بالكلية العسكرية عبر الطائرات ليتم تحويله بالشاحنات العسكرية إلى المواقع المخصصة بمدينة فايد، وعن تجربة محمود ملاوي يقول المتحدث في الخط الأمامي المواجه للعدو تواجدت بفصيلة القيادة أمارس مهامي في سلاح الإشارة بالفيلق الأول للمدفعية تحت قيادة الملازم الأول وبدماغ مسعود و نائبه الملازم الأول أحمد قائد صالح بخصوص أهم المعارك التي جرت وقائعها حينذاك بضيق المتدخل أنها حدثت في منتصف شهر جوان 1968م حيث لاحظنا صباحا بأن العدو يحضر للقيام بالعمل وبعد التشاور بين قائد الفيلق و نائبه تم إصدار الأوامر بإطلاق النار على العدو و الذي استمر من منتصف

النهار إلى ما بعد المغرب وفي صباح اليوم الموالي وعلى امتداد ثلاثة أيام لاحظنا تواجد طائرات عمودية تابعة للعدو وتحط في مكان المعركة و حسب المعلومات التي وصلتنا فإن هذه الطائرات كانت تنقل الموتى والجرحى في ص فوف العدو ونجاح هذه المعركة يرجع إلى التخطيط المحكم لقيادة التخطيط المحكم. [1]

وبعد ستة أشهر عوض هذا اللواء باللواء الثاني الذي تو جه مباشرة بعد وصوله القاهرة إلى الجبهة لتعويض اللواء السابق بعدها أخذت وحداته مواقعها الدفاعية وكان أول اشتباك مع الإسرائيليين إثر مرور طيرانهم فوق مواقع القوات الجزائرية التي بادرت بإطلاق النار، وبعد أسبوعين عاود الطيران الإسرائيلي قصف المواقع الجزائرية ب14 طائرة حربية إسرائيلية هجوما على مقر وتموقع اللواء الثاني ، فواجهتها مقاومة شرسة من الدفاعات المضادة للطيران أسفرت عن إسقاط جل قذائف القوات المعادية خارج موقع وحدات اللواء و يؤكد العقيد التقاعد حسين أو سعيد أن قنابل النابالم ألقيت لأول مرة في مصر على موقع اللواء الجزائري دون حدوث خسائر و يذكر أيضا أن هذا اللواء مكث بالجبهة مدة ستة أشهر كاملة واستهدف طيلة تواجده بالجبهة من طرف الطيران الحربي للعدو و بشكل متواصل لكن لم تسجل أي خسائر في الأرواح و العتاد .

ومن جهته تحدث العقيد التقاعد كواشي من سلاح المدفعية عن تجربته في اللواء الثاني مشاة محمولة بقيادة خالد نزار والتي دامت مدة 3 اشهرا ففي هذا الخصوص يقول المتدخل "كنت قائد بطارية في اللواء المذكور و شاءت الأقدار أن يستشهد رفاق لي من البطارية، تلقيت التعليمات بإطلاق النار بالمدفعية عيار 122 ملم مرة واحدة كل 40 دقيقة على أهداف معادية و كانت الوحدة التي كنت أشرف عليها معرضة للخطر كونها مكشوفة للعدو

[1] مجلة الجيش: مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الإسرائيلية، مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد 592، الجزائر، 2012، ص08.

وأننا وجدنا صعوبة الاتصال بالقيادة وكان العدو يستعمل سلاحا يفوق الذي بحوزتنا حيث استعمل المدفعية155 ملم التي تفوق الدبابة ولمواجهة هذا الوضع اعتمدنا على قوة وتجربة شجاعة أفرادنا من المجاهدين" وبعد ثلاثة عشرة شهرا من تواجد هذا اللواء في الجبهة عوض باللواء السادس حيث يقول العقيد التقاعد عداوي بلقاسم في مداخلاته لبعض العمليات التي شارك فيها سلاح المدفعية التابع للواء حيث أشار في هذا الصدد أن اللواء تجمع منتصف جويلية بداية شهر أوت بالمرسى الكبير حيث قام المرحوم العقيد شابو بتفتيش وحداته وألقي بالمناسبة الكلمة و قدم تعليمات، ضم اللواء فيالق: [1]

- فيلق 49 .

- فيلق القوات الخاصة .

- فيلق الدبابات والكتيبة 145 للمدفعية ومجموعة المدفعية المضاد هذا اللواء بالرد المدفعية المضادة للطائرات. وبمجرد وصولها إلى الجبهة استلمت هذه الوحدات من نظيراتها المتواجدة هناك وشرعت في التنسيق بين غرفة العمليات الجزائرية و مثيلتها المصرية.[2]

[1] زبيري الطاهر، نصف القرن من الكفاح مذكرات قائد الأركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011 ، ص 161.

[2] مجلة الجيش: المرجع السابق، ص8.

المبحث الثاني

الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية

أثناء بدايات الاحتلال اليهودي لفلسطين والنشاط الصهيوني لانتزاع الأراضي الفلسطينية في مطلع القرن العشرين، كانت النخبة الجزائريَّة، رغم رضوخها تحت الاستعمار الفرنسي تؤكِّد دعم القضية الفلسطينية، وذلك ما يظهر في كتابات بعض المثقَّفين مثل الفنان محمد راسم، وجمعية العلماء المسلمين مثل عبد الحميد بن باديس، وبالخصوص البشير الإبراهيمي الذي كتب العديد من المقالات، وأسس تنظيمًا لدعم المقاومة الفلسطينية باسم «الهيئة العليا لإعانة فلسطين» في يونيو (أيَّار) 1948م، بمشاركة كل من فرحات عبَّاس (التيار الليبرالي)، والطيب العقبي، وإبراهيم بيوض (تيار جمعية العلماء المسلمين).

المطلب الأول

دور الجزائر اتجاه القضية الفلسطينية في إطار المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة أنموذجا)

بمجرد أن تحقق استقلال الجزائر سنة 1962،[1] قررت الانضمام إلى الأمم المتحدة اللحاق بركب الدول العربية التي سبقتها، فأصبحت الجزائر العضو رقم 109 في المنظمة[2] بكامل الحقوق منذ 3 أكتوبر سنة 1962، فلقد سعت الجزائر منذ انضمامها على خدمة القضية الفلسطينية، فكانت حريصة على إعطاء دفع للعمل الدبلوماسي العربي المشترك في المنظمة واستجماع الجهود لكبح التوسع الدبلوماسي والسياسي الإسرائيلي في المنظمة مؤكدة في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني في كسب أصوات الدول الحيادية في الأمم المتحدة التي ظلت

[1] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 239.

[2] رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في الميزان، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة الجزائر، 2011، ص 131.

تؤثر على مسار التصويت ومثار التجاذب العربي الإسرائيلي والأمريكي، فنجحت الجزائر في كسب عدد منها، ما انعكس إيجابا في تصويت الجمعية العامة بعد حرب 1967، حيث صوت أعضاء الجمعية العامة في الدورة الطارئة على جملة من القرارات أهمها القرار المتعلق بالقدس.[1]

كان للقرارات الجزائرية تأثيرا مباشرة وغير مباشر على إسرائيل من خلال النجاح النسبي في إبراز الحقوق العربية وحقوق الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى ارتفاع عدد الدول المساندة للقضية الفلسطينية إلى نحو 43 دولة منها 16 دولة إفريقية، أما الباقي 13 من آسيا و13 من أوربا و 01 من أمريكا اللاتينية، في حين كانت إسرائيل تحظى بتأييد 50 دولة من بينها 13 دولة إفريقية و12 دولة أوربية ويتوزع الباقي بين القارات.[2]

وبعد حرب 1967 خاضت الجزائر حربا دبلوماسية في مجلس الأمن من أجل إدانة الاعتداءات الإسرائيلية خاصة على القرية التي كانت مخيما للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عقب حرب 1948، حيث قام مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة بإعداد مشروع القرار باعتباره يمثل المجموعة العربية في مجلس الأمن، ولقد أصر ممثل الأردن محمد الفرا على مناقشة مجلس الأمن الموضوع مع السفير الجزائري لكن جولد برج ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن رفض ذلك واعتبر القضية أردنية وليست جزائرية، وأن الجزائر بلد يختلف تماما عن الأردن ويصعب الاتفاق معها، فرد عليه الفرا: "أن الجزائر تمثل كل العالم العربي في مجلس الأمن...".

اجتمع ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مع الممثل الجزائري وكان هذا الاجتماع لا يبعث السرور حيث استعملت فيه كلمات قاسية أثناء المقارنة بين المقاومة وإرهاب وبعد جملة من

[1] محمد الفرا: سنوات بلاد قرار، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1980، ص9.

[2] حرب أسامة الغزالي: مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار المعارف للنشر، الأردن، 1987، ص 26.

الحوارات الساخنة تم التعديل الطفيف في القرار فأدينت إسرائيل على عملها العسكري ضد المدنيين.[1]

وفي 11 ديسمبر 1969 صرار قرار 2535 الذي تحدث ولأول مرة عن شعب فلسطين وعن حقوقه"، ثم جاء بعد ذلك قرار 2649 في سنة 1970 الذي تحدث ولأول مرة عن شعب فلسطين وعن مصيره، وقد جاء في نص القرار أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها يتنافى مع حق الشعوب التي تملك تلك الأراضي...[2] وأوضح أن الجمعية العامة تدين الحكومات التي تنكر حق تقرير مصير الشعوب المعترف لها بذلك الحق خصوصا شعوب جنوب إفريقيا وفلسطين، ليصدر بعد ذلك القرار رقم 2672 سنة 1970 الذي أكد مجددا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الذي يعتبر حقا أصيلا واستمرت المجهودات الدبلوماسية الجزائرية من خلال تنديد عبد العزيز بوتفليقة في 11 أكتوبر 1973 بجرائم إسرائيل أمام الجمعية العامة داعيا الدول الصديقة إلى اتخاذ مواقف من العدوان الإسرائيلي، واستمر ص دور قرارات الأمم المتحدة عقب حرب أكتوبر حيث أحرزت مسألة تقرير المصير تقدما معتبرا، فقد أدرجت القضية الفلسطينية كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة بعد فترة انقطاع من 1952 م.[3]

وهكذا ظهر الوزن الثقيل للدبلوماسية الجزائرية، وتمكنت في بضع سنوات من فرض شخصيتها على المستوى الدولي بفضل صرامتها السياسية، وهكذا اكتشف العالم الدبلوماسية

[1] سامي مسلم: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (1947-1972)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 03.

[2] سلمى امنة : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية النزاع السنغالي الموريتاني أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013م ،ص 20.

[3] عبد الناصر سرور: "السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا جنوب إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، عدد 02، 2010، ص 158.

الجزائرية التي كانت واحدة من أكثر الدبلوماسيات فعالية وبراعة، اجتهدت على كل الجبهات التحقيق تحالف وثيق بين الدول والدفاع عن حقوقه المشروعة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

المطلب الثاني

جهود الجزائر لجمع الأطراف الإفريقية لتأييد القضية الفلسطينية

وضعت الجزائر بصمتها في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في الفترة الممتدة بين 22 ماي حتى 25 ماي، فوقعت على ميثاق المنظمة الذي يتكون بدوره من ديباجة الميثاق و ثلاثة وثلاثين مادة .

وبعد ذلك أعادت بعض الدول الإفريقية النظر في علاقاتها مع إسرائيل خصوصا بعد تأكدها من الخطر الذي يمثله هذا الكيان خاصة في أنغولا وموزمبيق والكونغو وتعاونه الواضح مع الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا من أجل مواجهة الحركات التحررية الإفريقية.

فلق قارن الرئيس الجزائري التهديدات الصهيونية بالتهديدات الذي يمثلها نظام جنوب إفريقيا بين 1967-1973 وإقناع الأفارقة بالعلاقة الموجودة بين خطري الصهيونية والتمييز العنصري، ونتيجة لذلك تبلور الموقف الإفريقي بقطع علاقاتها مع إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة حيث نجح الرئيس الجزائري هواري بومدين في دفع الجنرال "غاوون" باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية لإطلاق نداء الكل القادة الأفارقة لتحمل مسؤولياتهم في موضوع العلاقات مع إسرائيل والقضية الفلسطينية، ولم يتوقف عند هذا الحد بل طلب باتخاذ موقف حاسم تجاه إسرائيل موقف لا يختلف عن ذلك المجمع عليه المتخذ ضد باقي أعداء القارة، ولقد لقي هذا النداء استجابة واسعة، إذ قررت بعض الدول الإفريقية العودة إلى القطيعة مع إسرائيل، وهذا يعبر عن حجم عمل الدبلوماسية الجزائرية وجهودها التي سمحت بقلب المعادلة.

وفي مؤتمر القمة السادسة بالجزائر في الفترة 13-16 سبتمبر 1968 اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرار بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها بعد عدوان 1967، وعلى أن تعمل الدول الإفريقية على التطبيق الحازم لقرارات مجلس الأمن الرقم 242 كما أيد المؤتمر جمهورية مصر تأييدا تاما، أما قمة أديسا بابا في الفترة 1-4 سبتمبر 1970 ناقش القضية وانتهى إلى قرار مساندة جميع الدول العربية، وكذلك مؤتمر الرباط في الفترة 12-15 جوان 1972 الذي أعلن هو كذلك مساندة الدول العربية في نضالها وعلى الامتناع عن إمداد إسرائيل بالأسلحة.[1]

وفي 19-20 نوفمبر 1973 اجتمع وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا باقتراح من الجزائر، حيث تم ترسيخ فكرة الوحدة بين إفريقيا والعرب، وفتح الطريق إلى تعاون على قاعدة "تضامن المتبادل"، وأعلن المجلس أن جميع التغيرات التي أحدثتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة وتعهد المجلس بعدم الاعتراف بأي تغيرات تؤدي إلى تكريس أمر الواقع التي تهدد سلامة الأراضي التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي، كما أكد المجلس على أن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني تشكل عنصرا أساسيا في حل القضية، وأن موقف إسرائيل يحمل الدول الإفريقية على اتخاذ التدابير بصفة فردية أو جماعية، سياسية أو اقتصادية ضد العدوان الإسرائيلي، فالجزائر في هذا الاجتماع ظهرت كوسيط حول المطالب وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ممتدحا ما تحقق قائلا: "تم بناء جسر استراتيجي بين المنطقتين الحيويتين" مضيفا: "إنه الوقت المناسب للعرب من أجل تحديد أصدقائهم من أعدائهم، ومن أجل تسطير سياسة حكيمة متوسطة وطويلة تجاه إفريقيا.[2]

[1] سيد نوفل: العمل العربي المشترك في المجال الدولي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971،ص 290 .

[2] سيد نوفل : المرجع السابق، ص 299.

إن تضامن إفريقيا مع الدول العربية في كفاحها ضد الصهيونية، وأن الدواعي الحقيقية لبناء مجموعة أساسية لأجل الأهداف المشتركة يجب أن يمر عبر تفعيل التضامن بين الأطراف العربية والإفريقية بما يساهم في تحقيق تقدم فعال على طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي، فالجزائر بصفتها بلد إفريقي أدرجت سياستها الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ونهوضها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يكون التحرر الكامل لإفريقيا جزء من كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وكرامته... إن الجزائر تتبنى كل القضايا الإفريقية العادلة وتقف دائما في طليعة الكفاح من أجل انتصارها، وليس الاتجاه الإفريقي لسياساتنا اختيارا ظرفيا وإنما هو نابع من انتمائنا لإفريقيا وإحساسنا بالكرامة الإفريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة، ثم أن الجزائر تكافئ بلا تحفظ من أجل تحقيق الوحدة الإفريقية، وأن تضامن هذه القارة مع البلدان العربية في كفاحها ضد الصهيونية وتضامن العرب في الكفاح ضد الاستعمار والتمييز العنصري قد انصهر كلاهما أثناء النضال والشدائد وينبغي دعمه بالأعمال المشتركة سواء كانت سياسية أم اقتصادية، فالحفاظ على هذا التضامن شيء ضروري لكي يتمكن الجميع من السير الحفيف على درب الاستقلال والتقدم، فالقارة الإفريقية والوطن العربي ليس متداخلان على المستوى الجغرافي فحسب بل كذلك من حيث وحدة مصالحهما الكبرى، لذلك سعت الجزائر إلى توسيع رقعة تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا، فبعد أن كانت لا تملك حتى 1968 سوى سفارات في تنزانيا، غانا ونيجيريا لحداثة استقلالها وقلة إمكانياتها، أصبحت ونتيجة لتوجهها الإفريقي في سياستها الخارجية، وحجم التحديات والطموح في تجنيد إفريقيا إلى جانب قضايا العرب والقضية الفلسطينية بشكل خاص تملك سفارات أخرى كثير منها تلك التي فتحت في كل من أوغندا وساحل العاج، السنغال،

غينيا...الخ مما سمح برفع عدد تمثيلاتها الدبلوماسية في تلك الفترة 13 سفارة، قبل أن يرتفع عددها فيما بعد.[1]

المطلب الثالث

الدعم السياسي الجزائري القضية الفلسطينية في إطار حركة عدم الانحياز

سعت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال وبحماس بالغ إلى تأييد حركات التحرر، إنما كان ذلك رغبة منها في الارتباط التام بالقوى العاملة ض د الاستعمار والعنصرية،[2] فتحولت من بين الدول الإفريقية والآسيوية المنتمية إلى حركة عدم الانحياز والمصنفة في خانة دول العالم الثالث، حيث كانت هذه الشعوب المكافحة من أجل السلام والعدل العالميين تناصر وتناضل ليس في القارة الواحدة فحسب، ولكن بين القارات رغم بعد المسافات.[3]

مكنت تلك الخطوة الجزائر والدول العربية من الوقوف ضد التغلغل الإسرائيلي في آسيا والتقليل من زحف النفوذ المتعاظم للصهيونية، حيث لم تستطع إسرائيل الدخول في أي تجمع عربي – إفريقي أو في أي مؤتمر من مؤتمرات الدول النامية ولم تنجح في الانضمام لمجموعة الدول الأفرو آسيوية في الأمم المتحدة ولو بصفة عضو مراقب في اللجان الآسيوية والإفريقية بالرغم من امتلاكها لعلاقات سياسية واقتصادية مع العديد من الدول النامية آسيوية كانت أو إفريقية.

ففي المؤتمر الثاني لحركة عدم الانحياز في القاهرة سنة 1964، أعلنت الجزائر على استعدادها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين والتكفل بتعليم أبنائهم، وقد تم بالفعل عندما استقبلت الجزائر عدد من اللاجئين وساعدتهم بإيجاد مورد رزق لهم وذلك باستغلال كل

[1] جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، مطابع الحزب، الجزائر، ص 167.

[2] جه جانس: إسرائيل والدول الأفرو آسيوية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970، ص 49.

[3] حمدي سليمان المشوخي: التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1972، ص 471.

الفراغات التي وجدت أنذاك في مختلف الأسلاك الحيوية للدولة خاصة سلك التعليم، حيث فتح المجال الفلسطينيين بشكل خاص إلى جانب باقي المعلمين العرب للحصول على مناصب تساعدهم على حياة مستقرة، وعلى الرغم من تذمر المفتشين في بعض مناطق الوطن من المستوى العلمي لبعض المدرسين الفلسطينيين لأنهم لم يكونوا على حظ وافر من التعليم، إلا أن الشريف بلقاسم وزير أول في تاريخ الجزائر المستقلة عمل على التدخل في موضوع هؤلاء، حيث تم في نهاية جوان 1964 امتحانهم ودفع رواتب سنة كاملة للمرفوضين بالإضافة إلى المنح التي قدمت ل50 منهم. [1]

في شهر مارس عام 1967 زار وزير الخارجية الإسرائيلي بعض دول شرق آسيا وكعادتها حرصت إسرائيل أن تبني وجه التشابه بينها وبين الدول باعتبارها دولا صغيرة ومعزولة بين جيرانها، حيث حاولت إسرائيل التقرب اقتصاديا من الدول الآسيوية وربط علاقات معها، لكن الكتلة الأفروآسيوية رفضت ذلك، وبعد اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في جوان 1967 قدمت مجموعة دول الحركة مشروعا لمجلس الأمن تدعو فيه إلى الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي احتلتها على ضمان المراعاة التامة من قبل الجميع لنصوص اتفاقات الهدنة المعقودة بين إسرائيل والدول العربية، كما طالب المشروع ببحث الوضع في المنطقة بعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية، وقد كانت أبرز نقاط ذلك المشروع: [2]

1) دعوة إسرائيل إلى سحب قواتها فورا إلى ما رواء خطوط الهدنة، وذلك وفقا الاتفاقات الهدنة المعقودة بينها وبين الدول العربية.

[1] جه جانس : المرجع السابق، ص46.

[2] منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية القضية الفلسطينية 1947-1982، ط1، دار الجليل للنشر، الأردن، 1983 ، ص ص 77،76 .

2) تطلب من السكرتير العام أن يعمل على ضمان المراعاة التامة من جميع الفرقاء النصوص اتفاقات الهدنة المعقودة بين إسرائيل والدول العربية.

3) تدعو جميع الدول العربية لتقديم كل مساعدة للسكرتير العام في تنفيذ مشروع القرار هذا.

4) تطلب من السكرتير العام أن يرفع بصورة مستعجلة تقرير إلى الجمعية.

5) تطلب من مجلس الأمن بعد أن يتم انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأن يدرس القضايا المتعلقة بالوضع في المنطقة.

وقد ساندت الجزائر وأكثر من 20 دولة هذا القرار، فيما عارضته 5 دول وامتنعت عن التصويت 07 أخرى.

أما القمة الثالثة لوساكا المنعقدة بين 5- 10/09/1970 ، فقد صدر عن المؤتمر القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية كمراقب، حيث طالب قادة الحركة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة، وأعلنوا دعمهم الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، واعتبروا ذلك شرطا مسبقا لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وفي القمة الرابعة المنعقدة في الجزائر من 5- 9/09/1973 بالجزائر في قصر الأمم بنادي الصنوبر وبلغ عدد الدول الذي حضرت هذا المؤتمر حوالي 76 دولة مشاركة بصفة عضو إلى الأعضاء المراقبين و لقد تم في هذا المؤتمر تدعيم العديد من حركات التحرر خاصة قضية فلسطين فقد ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية و بمنظمة الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

كما تم مطالبة جميع الدول بعدم تدعيم إسرائيل سواء بالدعم السياسي أو المالي أو بالأسلحة لأنه ليس لها الشرعية في واحتلال وضم بعض أراضي منطقة الشرق الأوسط فقد أعن الرئيس الكوبي كاسترو عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وهذا يعتبر مكسبا هما للمؤتمر وفي هذا الصدد قال الرئيس هواري بومدين "لقد تعرضت في مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر إلى هزيمة كبيرة ولم تكن هذه الهزيمة نتيجة النصوص التي أقرها المؤتمر فحسب و إنما هي نتيجة الوضع الذي ساد المؤتمر إزاء إسرائيل أيضا فلم يكن هناك دولة واحدة دافعت عن إسرائيل ونظرياتها.

كما طالب المؤتمر إسرائيل بالانسحاب الفوري الغير مشروط من جميع الأرضي المحتلة وتعهد بمساعدة مصر والأردن وسوريا على تحرير أراضيهم بكل الوسائل.[1]

[1] أسماء العابدي: دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر 1973 أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2014 م، ص ص 63-73.

المبحث الثالث

الدعم المادي للقضية الفلسطينية

لعبت النخبة الجزائرية دورا بارزا في دعم القضية الفلسطينية حيث عبرت عن مواقفها على أرض الواقع بتأسيس هيئات ولجان وجمعيات هدفها خدمة القضية إعلاميا وماديا. [1]

المطلب الأول

لجنة الدفاع عن فلسطين

نشرت الحكومة البريطانية تقرير لجنة بيل 1937 والقاضي بتقسيم فلسطين كرد فعل على الثورة الفلسطينية 1936، وكرد فعل النخبة الجزائرية على هذا التقسيم تأسست لجنة " لجنة الدفاع والإغاثة من أجل فلسطين" في صيف 1937، على يد جزائريين سياسيين منتمين لحزب الشعب ، تمثل نشاطها في عقد اجتماعات مؤيدة للقضية، كاللقاء الذي نظمه مصالي في 19 أوت 1937 حضره 60,000 عربي، كما احتجت ضد السياسة البريطانية والمطامع الصهيونية ومشروع التقسيم كما نظمت مظاهرات من أجل ذلك في عدة مدن جزائرية الحراش، دلس،... كما قامت اللجنة برفع دعوتها إلى الأمم المتحدة، وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى فلسطين منادية الجزائريين وكل المسلمين برفض التقسيم والدعوة إلى استقلال فلسطين .

ولم تكتف اللجنة بذلك فقط ، فقد قامت بافتتاح مكاتب لجمع الأموال الموجهة إلى المجاهدين الفلسطينيين، ففي 16 سبتمبر 1937 أرسلت خمسة آلاف وستة مئة وأربعين ألف فرنك إلى فلسطين إلا أن الحكومة الفرنسية صادرت بعض الأموال فقامت اللجنة بالاحتجاج على ذلك.

[1] ياقوت كلاخي: موقف رجال الحركة من الكيان الصهيوني بفلسطين 1936 1948، جامعة تيارت، ص 154.

المطلب الثاني

لجنة إغاثة الشعب المسلم في فلسطين

قدم ابن باديس طلب للسلطات الاستعمارية الفرنسية بغرض افتتاح اكتتاب لجمع الأموال المساعدة الفلسطينيين إلا أن طلبه قوبل بالرفض، فقام بتنظيم اجتماع في 20 جوان 1938 انبثق عنه الجنة إغاثة الشعب المسلم في فلسطين" في أوت 1938، برئاسة الطيب العقبي، والذي يعتبر هذا الأخير القضية الفلسطينية مأساة عامة وكارثة عظمى حلت على العالم الإسلامي متهما عصبة الأمم بالتآمر على الفلسطينيين.

عملت هذه اللجنة على جمع الأموال وفضح جرائم الاستعمار الإنجليزي والصهيوني بفلسطين في المساجد وكمثال على ذلك سعيد أبو يعلى، إمام جامع سيدي رمضان بالعاصمة قام بخطبة في 16 سبتمبر 1938، داعيا فيها الشعب الجزائري للتبرع بالأموال النجدة إخوانهم الفلسطينيين. [1]

المطلب الثالث

الهيئة العليا لمساعدة فلسطين العربية 1948

أسس الطيب العقبي " لجنة الدفاع عن فلسطين" في 3 أكتوبر 1947 بنادي الترقي بالعاصمة تزامنا مع دعوة الجامعة العربية للدول العربية بجعل هذا اليوم "جمعة "إظهار دعم فلسطين [2]، وقد لبي الجزائريون الدعوة ورفع المصلون دعواتهم خلال صلاة الجمعة النصرة فلسطين، كما تم إلقاء المحاضرات بالنادي حول القضية الفلسطينية، سعى العقبي النصرة القضية ورأى في العمل الجماعي قوة فحاول جمع الهيئات والأحزاب السياسية الجزائرية في

[1] محمد الطاهر فضلاء: الطيب العقبي رائد الحركة الإصلاح الديني في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2007، ص 38.

[2] محمد الطاهر فضلاء

هيئة واحدة إلا أن بعض التيارات تخوفت من ذلك على أساس إهمال القضية الوطنية على حساب القضايا الخارجية [1].

وقد وافق الإبراهيمي على فكرة العقبي وتم إنشاء الهيئة في 14 جوان 1948، والتي بحسب هذا الأخير أن الهيئة هيئة إخوان ،لا رئيس فيها ولا مرؤوس من مهاها جمع المال الفلسطين، إرسال برقيات الاستنكار والتنديد إلى منظمة الأمم المتحدة، وبرقيات التأييد والمساندة إلى جامعة الدول العربية [2].

وتكونت هذه الهيئة من "البشير الإبراهيمي" رئيسا" عباس فرحات" نائبا عاما ،" الطيب العقبي" أمين المال، إبراهيم بيوض" (4) نائبه، ورفضت حركة الانتصار و الحريات الديمقراطية العمل مع هذه الهيئة بسبب خلاف حول رئاستها (5)، انبثقت عنها لجنة تنفيذية بالعاصمة من رجال العلم والمال والثقافة قامت هذه الهيئة بإرسال في مدة يسيرة 100 مجاهد إلى فلسطين، كما جمعت أموال تقدر ب09 ملايين فرنك سلمتها لسفير مصر.

كما تأسست الهيئة الجزائرية من أجل فلسطين" من النخبة التابعة لحزب " حركة الانتصار والحريات الديمقراطية" بسبب قيام الكيان الصهيوني في ماي 1948، كما نشط الجزائريون في المهجر من خلال جمعية أصدقاء فلسطين العربية" :شوقي مصطفاوي، إبراهيم معيزة، محمد يزيد، وهم من قادة الحركة الوطنية، وكان حضور الجزائريين في المهجر في الفعاليات

[1] محمد بوسلامة: القضايا الوطنية والعربية من خلال جريدتي البصائر 1935_1956، اطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي سيدي بلعباس، الجزائر، 2017_2018، ص 283.

[2] محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر 1921-1975، ط1، مطبعة البعث، الجزائر، ص 90.

النصرة فلسطين يقدر بالآلاف، كما كان لحزب الشعب الجزائري دور كبير في ذلك رفقة حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي[1].

كما أنشأت النخبة السياسية في المهجر المنخرطة في حزب الشعب" لجنة شمال إفريقيا للتضامن ومساندة الضحايا العرب الفلسطينيين "1937.

تجسدت دعوات النخبة الجزائرية على أرض الواقع حيث لبي الشعب الجزائري النداء فتطوعوا للجهاد في فلسطين كما تبرعوا بالأموال وشكلوا الهيئات ولجان داعمة للفلسطينيين، بالإضافة إلى أن الجزائريين اهتموا بالقضية سواء كانوا داخل الوطن أم خارجه في فرنسا أو في المشرق مدافعين عنها في مواقع مختلفة.[2]

[1] بوسلامة محمد محمد، هجرة الجزائريين إلى بلاد المشرق في العهد العثماني1818 _ 1890 مجلة السير للدراسات التاريخية والأثرية مجلد 02 ، العدد 01 ، الجزائر، جانفي2019، ص 23.

[2] محمد علي دبوز، المرجع السابق ، ص 96.

الخاتمــة

الخاتمة

من خلال دراستنا لدور الجزائر في دعم القضية الفلسطينية (1962م-1978م) توصلنا إلى مجموعة من النتائج وسنعرضها على النحو التالي:

- رغم أن الجزائر كانت محتلة إلا أنها كانت مهتمة بالقضية الفلسطينية حيث نجد أن للقضية الفلسطينية منزلة رفيعة في قلب كل الجزائريين رغم البعد الجغرافي، وذلك من خلال المجهودات الجزائرية التي كانت تساند القضية الفلسطينية، ودعمها في المحافل الدولية والاقليمية والجهوية، تدوين القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة التي أظهرت فيها الجزائر وزنها الثقيل للدبلوماسية الجزائرية من أجل استرجاع الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبعد الاستقلال المتميز من خلال منظمة حركة عدم الانحياز وجدت القضية الفلسطينية السند القوي للمطالبة بالحقوق الفلسطينية، وكان الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963م، المثبط للأطماع الاسرائيلية في بلدان العالم الثالث وكان ذلك بفضل نشاط الجزائر المكثف في إحباط وسد هذه الأطماع .

- كما كان للجزائر الدعم السياسي الخالص اتجاه القضية الفلسطينية في احتوائها والوقوف إلى جانب الفلسطينيين وفتح الأراضي الجزائرية لاحتضان القضية الفلسطينية.

- لقد تركت الجزائر بصمتها عربية ودولية في الصراع العربي الاسرائيلي سنة 1967م - 1973م ولعبت دورا هاما وبارزة، رغم حداثة استقلالها إلا أنها وقفت إلى جانب البلدان العربية في حرب 1967م هذه الأخيرة كانت نقمة على العرب وكبدت القوات العربية خسائر فائقة واحتلال المزيد من الأراضي العربية في كل من سوريا ومصر وفلسطين وسيطرة الإسرائيليين على الثروات الطبيعية للمنطقة .

– رغم الانعكاسات التي خلفتها حرب 1967م وحرب الاستنزاف إلا أن ذلك لم ينقص من عزيمة الجزائر لتعلن استعدادها للدخول والمشاركة في حرب 1973م، حيث من خلال الدعم الجزائري المالي والعسكري الذي قدمته لمصر وحلفائها في استرجاع الأراضي العربية المختلفة واسترجاع السيادة والكرامة العربية، ولقد كانت حرب 1973م نعمة على العرب من خلال تحقيق انتصارات كبيرة ضد الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر واسترجاع الأراضي العربية الضائعة في حرب 1967م، (قناة السويس، مدينة القنطرة، جزيرة سيناء)، وتدمير خط بارليف الذي يعتبر أقوى خط دفاعي في التاريخ .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

01-المراسيم و القوانين والأوامر

01-التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 و في 06 مارس 2016.

02-المرسوم الرئاسي رقم 93-39 مؤرخ في 26/01/1993 يضبط مهام المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية ،ع، 29، 29/01/1993 .

03-المرسوم الرئاسي رقم 02-404مؤرخ في 26/10/2002 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع، 79، 01/12/2002.

04-المرسوم الرئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 26/10/2002 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع20، 02/12/2002 .

05-المرسوم الرئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 12/06/2004 يضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،ع16، 30/06/2004.

06-المرسوم الرئاسي رقم 04-29 مؤرخ في 12/06/2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،ع، 39، 16/06/2004

الكتب :

ثانيا : المراجع

01-الكتب :

07-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. الكويت: ذات السلاسل، 1985 .

08-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962 . بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

09-بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الارتيرية. بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، 2004 .

10-جه جانس: إسرائيل والدول الأفرو آسيوية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970.

11-حرب أسامة الغزالي: مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، دار المعارف للنشر، الأردن، 1987.

12-حسين شريف: الحروب العربية التوسعية 1948/1956/1967/1969 ، ج 2، الهيئة المصرية للكتاب.

13-حمدي سليمان المشوخي: التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، دار الجامعة المصرية، القاهرة، 1972.

14-خالد نزار، على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول (1968-1969)، ط2، تقديم: أحمد بيتور، منشورات ألفا قصر المعرض الصنوبر البحري، الجزائر، 2010.

15-رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في الميزان، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة الجزائر، 2011.

16-زبيري الطاهر، نصف القرن من الكفاح مذكرات قائد الأركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011 .

17-سامي مسلم: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (1947-1972)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

18-صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان، 1997.

19-عبد الستار قاسم وآخرون: الحروب العربية الإسرائيلية مدخل إلى القضية الفلسطينية، ط5، مؤسسة دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1999.

20-عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ، أبو ظبي الخميس 17/02/2000.

21-عبد الفتاح علي الرشدان، ود. محمد خليل الموسى، أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005.

22-عدنان السيد حسين: عصر التسوية سياسة كامب ديفيد و أبعاده الإقليمية والدولية، ط1، دار النفائس، 1990.

23-كميل منصور: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل العروة الوثقى، ترجمة: نصير مروة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.

24-لطفي الخولي: حرب يونيو 1967 بعد 30 سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1997.

25-مارتن غريفيش، وتيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2008.

26-محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.

27-محمد الطاهر فضلاء: الطيب العقبي رائد الحركة الإصلاح الديني في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2007.

28-محمد الفرا: سنوات بلاد قرار، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1980، ص9.

29-محمد عبد الغني الجسمي: حرب أكتوبر 1973، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

30-محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر 1921-1975، ط1، مطبعة البعث، الجزائر.

31-محمد علي فوزي: دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.

32-محمد نصر مهنة: قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، 1997.

33-ممدوح محمود منصور: الموسوعة السياسية العالمية الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، ج18، دار الجيل، بيروت.

34-منير الهور، طارق موسى: مشاريع التسوية القضية الفلسطينية 1947-1982، ط1، دار الجليل للنشر، الأردن، 1983 .

35-هيثم الكيلاني: الإستراتيجية العسكرية للحرب العربية الإسرائيلية 1948 1988، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

36-هيئة البحوث العسكرية: حرب الاستنزاف (جوان 1967- أوت 1970)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

02-المذكرات و الرسائل الجامعية :

37-عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية و1999. 2004 (مذكرة ماجستير وجامعة قسنطينة، 2005).

38-بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات . رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة. الجزائر، 2007 .

39-بلقاسم لحلوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة " (رسالة ماجستير في قانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام ، جامعة البليدة، 2004).

40-بودردابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية ، (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية) ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، 2008 2009 .

41-سلمى امنة : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية النزاع السنغالي الموريتاني أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013م.

42-أسماء العابدي: دور الجزائر في حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمر 1973 أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015- 2014 م.

43-محمد بوسلامة: القضايا الوطنية والعربية من خلال جريدتي البصائر 1935_1956، اطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي سيدي بلعباس، الجزائر، 2017_2018.

44-محمد قجالي ، ضبط الحدود الإقلمية للدول و مبدا حسن الجوار الخالة الجزائرية ، التونسية رسالة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 1990.

03-المجلات والملتقيات :

45-عبد العزيز بوتفليقة ، حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط Mbc، نيويورك، 30/06/2005 .

46-عبد العزيز بوتفليقة ، ندوة صحفية بمناسبة المناورات الجوية، مجلد 2000، حاسي بحبح، 10/05/2000 .

47-عبد الحميد سي عفيف، مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر المجلس الشعبي الوطني الجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009.

48-مجلة الجيش: مشاركة الجيش الوطني الشعبي في الحروب العربية الإسرائيلية، مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد 592، الجزائر، 2012.

49-عبد الناصر سرور: "السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا جنوب إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، عدد 02، 2010.

50-سيد نوفل: العمل العربي المشترك في المجال الدولي ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.

51-جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، مطابع الحزب، الجزائر.

52-ياقوت كلاخي: موقف رجال الحركة من الكيان الصهيوني بفلسطين 1936 1948، جامعة تيارت.

53-بوسلامة محمد محمد، هجرة الجزائريين إلى بلاد المشرق في العهد العثماني1818 _ 1890 مجلة السير للدراسات التاريخية والأثرية مجلد 02 ، العدد 01 ، الجزائر، جانفي2019.

04-المراجع باللغة الأجنبية:

54- khalfa mameri « pelevinge aux source de la politique de l algerie » revue algerienne des internationales 04 (1986)

الفهرس

مقدمــة.....6
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية.....4
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية 6
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية.....8
المطلب الثاني: أهمية الدبلوماسية 11
المبحث الثاني: سمات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....14
المطلب الأول: سمات الدبلوماسية الجزائرية.....14
الفرع الأول: الطابع الأزموي في الدبلوماسية الجزائرية 14
الفرع الثاني: العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية 16
الفرع الثالث: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية.....17
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....19
الفرع الأول: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:.....20
الفرع الثاني: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء اليه ... 21
الفرع الثالث: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها 22
الفرع الرابع : مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.....24
الفرع الخامس: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الإستعمار
.....25
المبحث الثالث: هيكل صنع وتنفيذ الدبلوماسية الجزائرية 27
المطلب الأول: صياغة الدبلوماسية الجزائرية.....27
المطلب الثاني: هيكل تنفيذ الدبلوماسية الجزائرية.....30
الفصل الثاني: الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 34
المبحث الأول: أهم المواقف الدبلوماسية تجاه القضية الفلسطينية 36
المطلب الأول: الحرب العربية الإسرائيلية 1967 والمشاركة الجزائرية.....36

الفرع الأول : الحرب العربية الإسرائيلية 1967: 36
الفرع الثاني: حرب الاستنزاف العربية الإسرائيلية ودور الجزائر فيها..... 39
المبحث الثاني: الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية..... 46
المطلب الأول: دور الجزائر اتجاه القضية الفلسطينية في إطار المنظمات الدولية (هيئة الأمم المتحدة أنموذجا)..... 46
المطلب الثاني: جهود الجزائر لجمع الأطراف الإفريقية لتأييد القضية الفلسطينية 49
المطلب الثالث: الدعم السياسي الجزائري القضية الفلسطينية في إطار حركة عدم الانحياز 52
المبحث الثالث: الدعم المادي للقضية الفلسطينية..... 56
المطلب الأول: لجنة الدفاع عن فلسطين..... 56
المطلب الثاني: لجنة إغاثة الشعب المسلم في فلسطين..... 57
المطلب الثالث: الهيئة العليا لمساعدة فلسطين العربية 1948 57
الخاتمة..... 60
قائمة المصادر والمراجع..... 63
الفهرس..... 70

ملخص

رغم أن الجزائر كانت محتلة إلا أنها كانت مهتمة بالقضية الفلسطينية حيث نجد أن للقضية الفلسطينية منزلة رفيعة في قلب كل الجزائريين رغم البعد الجغرافي، وذلك من خلال المجهودات الجزائرية التي كانت تساند القضية الفلسطينية، ودعمها في المحافل الدولية والاقليمية والجهوية، تدوين القضية الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة التي أظهرت فيها الجزائر وزنها الثقيل للدبلوماسية الجزائرية من أجل استرجاع الحقوق الفلسطينية المشروعة، وبعد الاستقلال المتميز من خلال منظمة حركة عدم الانحياز وجدت القضية الفلسطينية السند القوي للمطالبة بالحقوق الفلسطينية، وكان الميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963م، المثبط للأطماع الاسرائيلية في بلدان العالم الثالث وكان ذلك بفضل نشاط الجزائر المكثف في إحباط وسد هذه الأطماع.

Summary

Although Algeria was occupied, it was interested in the Palestinian cause, as we find that the Palestinian cause has a high status in the heart of all Algerians despite the geographical dimension, through the Algerian efforts that supported the Palestinian cause, and its support in international, regional and regional forums, the codification of the Palestinian cause in the United Nations The United Nations in which Algeria showed its heavy weight to Algerian diplomacy in order to restore the legitimate Palestinian rights, and after the distinguished independence through the Non-Aligned Movement Organization, the Palestinian cause found the strong support for the demand for Palestinian rights, and the founding charter of the Organization of African Unity in 1963 AD, discouraged Israeli ambitions in the third world countries. This was thanks to Algeria's intensive activity in thwarting and blocking these ambitions.